

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

The Role of Neighborhood Policy in the Stability of Mediterranean Countries: Prospects and Challenges

طبيبي أنس¹، بن سادات نصر الدين²

¹ جامعة وهران2 محمد بن أحمد، مخبر الدولة والمجتمع (الجزائر)، taibi.anes@univ-oran2.dz

² جامعة وهران2 محمد بن أحمد (الجزائر)، besadat@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 07-11-2024 تاريخ القبول: 21-04-2025 تاريخ النشر: 30-06-2025

ملخص:

تعتبر سياسة الجوار الأوروبي من السياسات الهامة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لما لها دور كبير في الوصول إلى استقرار المنطقة الأوروبية وتعزيز سبل التعاون والتنمية والقضاء على التهديدات الأمنية والصراعات الإقليمية التي لها انعكاسات سلبية و آثار مباشرة على دول البحر المتوسط اذ تعد هذه الآثار والعواقب من أبرز التحديات التي تهدف إلى معالجتها هذه السياسة وجعلته رهانا رئيسيا يتطلب جهودا ممنهجة من الاتحاد الأوروبي ودول الجوار لتحقيق الأهداف المرجوة في الاستقرار والتنمية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الجوار؛ دول الجوار؛ الاستقرار والتنمية؛ الاتحاد الأوروبي.

Abstract : (Do not exceed 150 words)

The European Neighborhood Policy is one of the important policies adopted by the European Union due to its significant role in achieving stability in the Euro-Mediterranean region, enhancing cooperation and development, and addressing security threats and regional conflicts that have negative repercussions and direct impacts on Mediterranean countries. These impacts and obstacles are among the main challenges that this policy aims to address, making it a primary wager that requires systematic efforts from both the European Union and neighboring countries to achieve the desired goals of stability and development.

Keywords: Neighborhood Policy; Neighboring Countries; Stability and Development; European Union.

المؤلف المرسل: طبيبي أنس، الإيميل: taibi.anes@univ-oran2.dz

ان سياسة الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy) هي استراتيجية قام الاتحاد الأوروبي بانتهاجها لتعزيز العلاقات وتوطيد الشراكات مع الدول المجاورة له، هذه السياسة تشمل الدول في جنوب البحر الأبيض المتوسط مثل تونس، المغرب، مصر، الجزائر، وليبيا، وكذلك الدول الشرقية مثل أوكرانيا، جورجيا، وأرمينيا، إذ تمثل فرصة لتقوية الروابط بين هذه الدول ولكنها في الوقت ذاته تواجه مخاطر وصعوبات في تحقيق أهدافها المرجوة من تأسيسها، حيث تصبو إلى بناء شراكات استراتيجية ومستدامة عبر التعاون في مجالات حيوية مثل الأمن، التجارة، التنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان من أجل تفعيل متطلبات الاستقرار في هذه الدول والوصول الى التنمية المستدامة. تعميق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وهذه الدول في العديد من المجالات.

ومما لاشك فيه ان الاتحاد الأوروبي يقف امام مجموعة من التحديات الكبيرة في تنفيذ هذه السياسة بسبب العوائق التي تتعلق بتنوع السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية لدول الجوار. وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

الى أي مدى ساهمت سياسة الجوار الأوروبي في تعزيز الاستقرار وتحقيق الأهداف المرجوة منها؟ ومن أجل الوصول الى إجابة على هذه الإشكالية تم تحليل ماهية سياسة الجوار الأوروبي ومعرفة أهدافها وتحليل متطلبات إنجاح هذه السياسة لما له الأثر الهام على استقرار دول الجوار ليتم طرح الفرضية في السياق التالي:

نفترض ان سياسة الجوار تلعب دورا أساسيا في منطقة البحر المتوسط من خلال تركيزها على متطلبات الاستقرار في منطقة دول الجوار.

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

2. ماهية سياسة الجوار الأوروبية

1.2 مفهوم سياسة الجوار الأوروبي :

إنبثقت سياسة الجوار الأوروبي من الفكرة التي طرحت في ديسمبر 2002 خلال إجتماع المجلس الأوروبي في "كوبنهاغن"، ومفادها على الإتحاد أن يغتنم الفرصة التي أتاحها التوسع، من اجل تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة، إلا أن الإنطلاقة الحقيقية لتأسيس سياسة الجوار الأوروبية كانت سنة 2004، حيث تعكس هذه السياسة هدف الإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة وعلاقات تستند إلى القيم المشتركة مع البلدان التي تقع في الجهتين الجنوبية والشرقية من المتوسط.

تتضمن سياسة الجوار الأوروبية خطة عمل محددة مع كل بلد، هذه الخطة هي وثيقة سياسة تحدد الأهداف السياسية والإستراتيجية العامة، ونقاط مرجعية محددة يقاس بها التقدم الذي يتحقق.

كما تتضمن خطط العمل مجموعة من الأولويات الهادفة إلى تعزيز الإلتزام بالقيم المشتركة على رأسها الديمقراطية، سياسة القانون، حقوق الأقليات والأطفال، الحكم الرشيد، مبادئ إقتصاد السوق، وترقية علاقات حسن الجوار، وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل سياسة الجوارية مع شركائها وجيرانها وتجدر الملاحظة أن هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني فضلا عن التعاون الإقتصادي بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار. (نسيمة، 2018)

ينطوي مفهوم الجوار على ترسيم الحدود التي يدخل "الجيران" في حيزها، وعلى بناء علاقة تعاون وشراكة بين الأطراف المختلفة، علما أن "المقاربة الجوارية" هي سياسة يرى من خلالها الإتحاد الأوروبي بأنها هي الفضاء المفضل لإدارة حدوده الخارجية والتحكم في أمنها الذي يستدعي ضبط الآثار السلبية للجوار خاصة الصادرة من جنوب غرب المتوسط. (حسين، 2018)

2.2 أهداف سياسة الجوار الأوروبي:

تهدف سياسة الجوار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- ترقية التنمية الاقتصادية و الإجتماعية بشكل متوازن ومستديم في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.
- تأمين وضمان الحدود الآمنة والوصول الى الاستقرار السياسي في دول الجوار لما له اثر بالغ على تفعيل هذه السياسة.
- دعم الحكم الرشيد والديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان.
- العمل مع الجيران لخلق فضاء مزدهر وقيم متبادلة تتأسس على الإدماج الإقتصادي المتنامي وتقوية التعاون العابر للحدود.
- إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية حوض متوسطة.
- خلق الظروف الملائمة للتنقل عبر الحدود وتشجيع التواصل بين الشعب.
- تشجيع توثيق التكامل بين الشركاء.
- العمل على إيجاد موقف جماعي للتحديات المشتركة عبر الحدود مثل الفوارق في مجال الرفاهية، الهجرة، الجريمة المنظمة، القضايا البيئية، الصحة العمومية، التطرف والإرهاب. (سهام، 2019)
- ويتبين من هذه الأهداف أن الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار جاء بقيمة مضافة تحسب عن السياسات التقليدية للإتحاد الأوروبي وخاصة تلك الموجهة لمنطقة دول جنوب المتوسط وأيضاً الشرق، وتمثل هذه القيمة المضافة من خلال عناصر مقدمة في إطار سياسة الجوار والتي تتمثل في:
- السماح بالعبور من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الإدماج، وبمقتضى على وجه الخصوص مشاركة البلدان المهيمنة بالسوق الداخلي للإتحاد الأوروبي.
- تقوية التعاون السياسي بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه.
- تسمح سياسة الجوار بفتح بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار. (بوكومة، 2018)
- توفير دعم تقني ونشاطات توأمة للشركاء الذين يرغبون في الإمتثال لمعايير الإتحاد الأوروبي.
- ومن هذه النقاط يتضح أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة أكثر تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول المشتركة في سياسة الجوار، حيث الهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

شركاء أكثر إستقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولاً إلى فضاء متوسط أكثر أمن ورفاهية. (بوكعومة، 2018)

3.2 القضايا التي تعالجها سياسة الجوار: (سليمة، 2021)

- سياسة الجوار هي إطار تفاعلي بين العديد من الدول وسبيل دبلوماسي تنتهجه المنظمات الإقليمية لتعزيز التعاون والاستقرار مع الدول المجاورة، تسعى لان تعالج مجموعة من القضايا الأساسية التي تؤثر على الاستقرار والتنمية في المناطق المحيطة به، خصوصاً في المناطق الجنوبية والشرقية، ويمكن ان نذكر بعض القضايا الرئيسية التي تعالجها سياسة الجوار والتي تشمل:
- الاستقرار السياسي والأمني: تهدف سياسة الجوار إلى تعزيز الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة من خلال دعم الديمقراطية، وتعزيز حكم القانون، ومحاربة الإرهاب، وحل النزاعات الإقليمية
- التعاون المكثف بغرض الرقابة ومكافحة الأخطار الإرهابية.
 - التنمية الاقتصادية: تسعى السياسة إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتعزيز التجارة، وتوفير فرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
 - تحسين الخدمات الاجتماعية، وتطوير المناطق الريفية بشكل متناسق ومتكامل.
 - الإهتمام بالشباب وفرص العمل.
 - تعزيز جهود الشركات الصغيرة.
 - حقوق الإنسان والحريات الأساسية: تركز السياسة على تعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية في دول الجوار، بما في ذلك تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والأقليات.
 - إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومحاربة التمييز العنصري ضد الاجانب، والعمل على ترويج اللاعنف والمصلحة العامة.
 - تعزيز المساواة بين الجنسن.
 - الطاقة والبيئة: تعمل سياسة الجوار على تعزيز التعاون في مجالات الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، والحفاظ على البيئة. هذا يشمل أيضاً التعاون في مجال التغير المناخي والتنوع البيولوجي.

طبيي أنس

- تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني والتعاون في مجال الطاقة.
- الهجرة واللجوء: تواجه دول الجوار تحديات كبيرة تتعلق بالهجرة غير الشرعية واللاجئين، لذا تهدف السياسة إلى تحسين إدارة الهجرة وتوفير حلول مستدامة في هذا المجال
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التعاون في مجال البنية التحتية: يشمل دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لتحسين الربط بين الدول المجاورة مثل الطرق والموانئ، وكذلك تعزيز التعاون في مجال النقل والاتصالات.
- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، ووضع نظام تشريعي متكامل.
- إيجاد تعاون إقتصادي فعال ومناسب وتنسيق الجهود في المجالات المتعلقة بالتبادل التجاري.
- التعاون الثقافي والتعليمي: تعزيز التبادل الثقافي وتعليم اللغات، بالإضافة إلى دعم التعليم العالي والتعاون الأكاديمي، بهدف بناء جسور ثقافية بين شعوب المنطقة.
- إنخراط المجتمع المدني، حيث تحاول برامج سياسة الجوار الأوروبية تفعيل الإتصال بين المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية مما سيدعم ترقية الحكم المحلي والديمقراطية وتنمية دور القانون.
- تطوير القطاع الصحي: تعمل سياسة الجوار على تحسين الأنظمة الصحية في دول الجوار، مع التركيز على مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز الرعاية الصحية.
- حماية البيئة ومواجهة تغير المناخ.
- من خلال هذه المجالات، تسعى سياسة الجوار إلى تعزيز الروابط بين الدول المجاورة وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، مما يعود بالنفع على الجميع.

3. اليات سياسة الجوار و عوائق تفعيلها

ان سياسة الجوار تتطلب مجموعة من الآليات والاستراتيجيات الفعالة من اجل السعي نحو تحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة في ظل التحديات والعوائق السياسية والاقتصادية وكذا الإنسانية التي تواجهها دول الجوار

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

1.3 اليات سياسة الجوار الاوروبي

تقوم سياسة الجوار على تفعيل وتوطيد علاقات التعاون والتضامن وكذا تجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية وهو ما يتحقق من خلال الشراكة كما ان العلاقات والشراكات تأخذ طابعا اقتصاديا اجتماعيا وامنيا حيث يجب أن تكون متوازنة وبصيغة متواترة ومستدامة في إطار مجموعة من الاليات والالتزامات (جعفر، 2014) تتمثل في :

- الحوار السياسي المدعم: يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية ومظاهر السياسة الدفاعية، ويكون بإنشاء منصات للحوار السياسي لتي تتيح التفاعل وتبادل الآراء حول القضايا الاستراتيجية والسياسية.
- سياسة التنمية الاقتصادية: وذلك من خلال من خلال التفاوض على اتفاقيات تجارية واتفاقيات للتعاون في تدفق السلع والخدمات بين الدول الجارة ويعزز التبادل التجاري وتكثيف الدعم و المساعدات المالية وأيضا فتح البرامج المخصصة بترقية الروابط الثقافية والتربوية.
- دعم العلاقات التجارية و التفضيلية: تتمثل في مجالات الإدارة الجمركية الزراعية، الصحة، الغذاء وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.
- العدالة والشؤون الخارجية: وتخص إدارة الحدود المشتركة إضافة إلى تسيير تسليم التأشيرات.
- ربط الحوار: وذلك في مجالات الطاقة و النقل، البيئة، مجتمع المعلومات، البحث و الإبداع .
- الاتصال بين المجموعات: و المقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

- التعاون الجهوي و ترقية التعاون: تمثلت بشكل أوسع في العلاقات بين الاتحاد وجيرانه و

مابين دول الجوار ذاتها خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.

كما يعتمد تفعيل اليات سياسة الجوار الأوروبي على تفعيل وتنفيذ اتفاقية حقوق الانسان والعمل ضمن المساواة بين الدول أيضا احترام سيادة الدول وتعزيز التعاون بين دول الجوار والجهود التي تقوم على التشجيع على توثيق التكامل بين دول الجوار في ظل اتفاقيات الشراكة.

تفعيل اليات الحكم الراشد و اقرار مبادئه من خلال مساعدة الفاعلين الاساسيين من القطاع العام و الخاص و ذلك من اجل دفع اقتصاديات دول الجوار.

تعمل سياسة الدوار على تفعيل الاتصال بين المجتمعات المدنية، وتدعيم الاتصال بين جماعات المجتمع المدني و المنظمات الغير حكومية الأمر الذي يهدف الى ترقية الحكم المحلي ويثبت مبادئ الديمقراطية.

2.3 عوائق تفعيل سياسة الجوار الاوربي

بالرغم من الاهداف المسطرة والترويج لمجموعة من الاليات لتفعيل سياسة الجوار الا أن مجموعة من

التحديات والانحرافات التي تمثل عائق لضمان سياسة الجوار من بينها: (عبدالرحيم، 2002)

- العجز التجاري المتصاعد و الذي يحد عمليا من الطابع المتوازن للشراكة.
- عدم تطبيق الشراكة الاقتصادية و المالية و كذا الغير اقتصادية على ارض الواقع مما يجعلها شراكة غير متكافئة تفتح الأسواق الضفة الجنوبية أمام المنتجات الأوربية أكثر مما تفتح الأسواق الأوربية أمام المنتجات للضفة الجنوبية و غيرها. (بوسماحة، 2021، صفحة 27)
- اعتبار هذه السياسة هي مشروع لوقف تيار الهجرة إلى أوربا من البلدان العربية، و الحد من الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات. واعادة العمالة العربية المتواجدة في أوربا إلى بلدها الأصلية، وهو أمر يجب أخذه في عين الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربي عند التفكير في المستقبل. (سعيد، 2014، صفحة 11)

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

- الانفتاح الكلي و الغاء القيود الجمركية يؤدي الى مشكل الاستهلاك الكلي بدلا من السلع المحلية
- الغرض الاساسي لهذه السياسة كان تطوير اقتصاديات الدول الا أن الاندماج الكلي مع الاقتصاديات الكبرى في اوروبا و التغيرات المستمرة و المستقرة و الانفتاح على السلع الصناعية للاتحاد الاوروي أثر بشكل مباشر على قطاع التنمية في دول الجوار خاصة دول جنوب المتوسط.
- التحول نحو استنزاف دول الجوار الامر الذي يخلق مشكل الاستقرار الذي يعتبر العملة الاساسية للدول
- مشكل التنمية الذي تفاقم بشكل مباشر في دول الجنوب حيث تعتبر الاستراتيجية الحاسمة في التعامل مع الدول
- عدم وصول سياسة الجوار الى ايجاد حلول مناسبة تتماشى و مشكل التسليح و الاثنيات و الاقليات و التي لها تأثير على المستوى الاقليمي بل يتعدى ذلك ليؤثر على المستوى الدولي (coperation، 2007)

- 4. أثر سياسة الجوار على استقرار دول الجوار

- 1.4 مساعي سياسة الجوار في تعزيز الاستقرار عند دول البحر المتوسطي

يمكن اعتبار الاستقرار الداخلي لدول الجوار على أنه مفهوم واسع وشامل يرتبط ويؤثر تأثيرا مباشرا بالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة تتجلى تهديداته في الإرهاب، التمرد والاضغوط المالية لتصل الى مفاهيم أخرى تتمثل في الأمن القومي الى أمن دول البحر الابي المتوسط وحالات الإضطرابات والتوترات الداخلية التي لها انعكاسات على دول الجوار والمتمثلة في الهجرة الغير شرعية. (Qureshi، 2020، صفحة 05)

كما يدخل في نطاق المفهوم كل ما يتعلق بتهديد الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من اختلافات وفروقات اجتماعية. وتتميز دول الجوار بنموذج تارة يغلب عليه الطابع الإسلامي العربي وتارة

أخرى بنموذج غربي شرقي يختلف كلياً عن بعضه البعض في كل المجالات، وقد جاءت سياسة الحوار لتعلن مشروع أو نموذج المجتمع المعرفي وهو النموذج الذي يجمع بين مجموعة من الأفراد تجمعهم نفس الأفكار والرؤى، وكما يظهر في هذا المشروع هو أن الغرض منه يهدف لتطوير المجتمعات حيث يهتم بالتربية والتعليم ونقل تكنولوجيا المعرفة والمعلومات، تصب هذه المحاولات من أجل تبني هذه الدول نموذج ثقافي ومعرفي واحد. (Dick Zandee، 2015، صفحة 12)

أيضاً نجد من إسهامات سياسة الحوار الأوروبية على دول المتوسط في السعي إلى تبني قيم واتجاهات مجردة تحكم سلوك الأفراد والجماعات وتتجاوز خصوصية وأنماط الثقافة السائدة في تلك المناطق، ولا يوجد استقرار داخلي لأي دولة قائمة بذاتها معزلة عن الدول الأخرى، فالاستقرار الخارجي له أثر مباشر و بالغ الأهمية على الاستقرار الداخلي للدول ومنه نجد أن سياسة الحوار تأخذ بعين الاعتبار عوامل التماسك جغرافياً والاعتماد على القرب المحلي والحوار المادي البسيط يميل إلى إقامة تفاعل أمني بين الجيران أكثر مما بين دول تقع في مناطق مختلفة، فالتهديدات يمكن أن تعبر بسهولة أكبر لمسافات قصيرة من المسافات الطويلة فالتأثير الجوي يعتبر الأقرب في التفاعل الأمني ومن هنا تعمل سياسة الحوار على تعميق التفاعلات في القطاعات العسكرية والسياسية والاجتماعية والبيئية.

وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته سياسة الحوار الأوروبي على دول الحوار في التأثير على مجتمعات دول المغرب العربي والقابلة لنقل الكثير من المكونات والعناصر الثقافية إلا أن مشروع الاتحاد الأوروبي يمكن أن يلقي عدة عوائق لأن تغيير أنماط التفكير والتركيز على المعرفة بدل الانتماء الخاص بكل دولة، يمكن أن يؤدي إلى غرس أفكار جديدة لا تراعي خصوصيات المكون الذي يمتاز به الفرد في البحر المتوسط إذ أن المشروع يعني بالتربية والتعليم دون تسيير آليات نقل تكنولوجيا المعرفة والمعلومات.

2.4 رهانات نجاح سياسة الحوار الأوروبي وتفعيل متطلبات الاستقرار والتنمية المستدامة

لنجاح سياسة الحوار لابد من ضبط مجموعة من العناصر والمفاهيم و ذلك من خلال:

- تصفية بعض السياسات التسلطية التي لها ثغرات تزيد من حدة و تفشي الفساد و تطوير سياسات السكن و التعليم لما لهما من تأثيرات مباشرة على مشكل الهجرة.
- كما ويتطلب تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بمهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية.

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

- ضبط جوانب الطلب الكلي بانتهاج برنامج الاصلاح النقدي و المالي.
- رفع كفاءة العرض وزيادة الانتاج من السلع والخدمات.
- تحرير الاسواق ورفع القيود على الاستثمار .
- اعادة النظر في سياسة التجارة الداخلية للدول و الخارجية، و محاولة تحقيق الاندماج
- التوافقي في السوق الداخلية للاتحاد الأوربي والتعاون المعزز بين دول الجوار.
- تبني فلسفة جديدة و دراسة تتماشى و ادارة اقتصاديات الدول من خلال اليات السوق
- تحسين مناخ الاستثمار و ذلك ب : وضوح الرؤى المستقبلية و استقرار التشريعات و كذا
- تقاربها و التنظيمات و التشريعات و المؤسسات مع دول الجوار من أجل توفير بيئة مناسبة للاستثمار.
- العدالة و المساواة في المعاملة بين المستثمرين في المجالات الاستثمارية
- المرونة وازالة المعوقات المفتعلة و تعزيز الثقة و توطيدها مع الدول الاعضاء و العمل على
- مجموعة من التدابير التي تسهم في تحقيق الأمن و منع تسوية النزاعات.
- اعادة صياغة العلاقة مع دول الجوار وفق اعادة الاعتماد الكامل لتفعيل عملية انتقال رؤوس الاموال ، السلع .
- تنويع الشراكات و العمل مع دول الجنوب و دول الشرق و الاتحاد الاوربي كما تعمل
- اليات الاتحاد الاوربي. (بوعمامة، 2010)
- العمل على اطلاق المنافسة ومحاربة المراكز الاحتكارية التي تحمي انخفاض مستوى
- الكفاءات. ما يقع على الاتحاد الاوربي من اجل انجاح سياسة الجوار هو القيام ب :
- اعداد ادلة تنظيمية و استعمالها كاليات مؤسسية للحوار السياسي و الاقتصادي وأيضا العمل على
- استثمارات في الدول المتوسطية الجنوبية بما يوازي العجز التجاري و رفع مستوى المشاريع التنموية.

طبيبي أنس

اما يقع على كل الاطراف لتجنب انحرافات خطيرة و مواجهة التحديات و العوائق التي تحول دون تفعيل سياسة الحوار هو :

انهاء و ايجاد حلول مناسبة للصراعات التي تزيد من التفكيك في المنطقة : قضايا فلسطين، قبرص، الصحراء الغربية ، ليبيا

انشاء معاهد و مخابر تكلف بدراسة و تحليل الشراكة و التعاون و العمل على الوصول الى التكامل بحيث تتخذ فيه هذه الدراسات كبنود علمية تأسيسية في الحوار الاوروي و تفعيل سياسة الحوار. وفي الأخير يمكن الاستنتاج أن سياسة الحوار تقوم في مبادئها على تعزيز الروابط بين الدول المجاورة ودعم سبل الاستقرار والتنمية المستدامة، مع التركيز على الاستجابة السريعة المرنة والفعالة للتحديات المتغيرة التي يمكن ان تطرأ على دول البحر المتوسط مما يعود بالنفع على جميع الدول في هذا الاقليم.

5. الخاتمة:

تعتبر سياسة الجوار الأوروبي همزة وصل وطريق النجاح لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة الأوروبية المتوسطية مما يعزز المصالح المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، كما أن نجاح هذه السياسة يعتمد على قدرة الاتحاد الأوروبي على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية في دول الجوار، وكذلك على ضمان استدامة التعاون في مواجهة القضايا الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة. بالرغم من دخول دول جنوب المتوسط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي تحت غطاء السياسة الجوارية، إلا أن هناك عوامل معقدة تمنع من نجاح هذه الشراكة كما هو مطلوب، وهنا نتساءل ما مدى إخراج دول الجنوب في الرؤية الإستراتيجية لسياسة الجوار؟ وأكبر دليل على ذلك ما نشاهده اليوم من خلال التكيف مع البرامج التعليمية والإعلام التي تمكنت من دمج دول العالم الثالث. كما أن إنعدام التوازن في الطرح بين الأطراف في المتوسط هي من العوائق الأساسية التي تقف حائلاً أمام مشروعات التعاون المتوسطي الذي يعود بالفائدة المتوازنة للطرفين. هذا ما يستلزم على دول الجنوب المتوسطي العمل لتطوير أنظمتها وأساليب تسييرها، والرفع من مستويات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي، وضع خطط إستراتيجية تهدف لتسويق ثقافتها وهويتها لتصبح طرف قوى ومستفيد من هذه الشراكة.

1. cross-boder coperation .(2007) .*European Neighbourhood and Partnership Instrument* . strategy paper من الاسترداد من .
<https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/european-neighbourhood-and-partnership-instrument-2007-2013.html>
2. Hanif Qureshi .(2020) .*Internal Security: An International Outlook* .
ndian Police Journal .
3. Minke Meijnders Dick Zandee .(2015) .*The relationship between external and internal security* .Ministry of the Interior International Affairs Unit.
4. إكرام عبدالرحيم .(2002) .*التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة* . القاهرة: مكتبة مدبولي.
5. بن حسين سليمة .(2021) .*العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار السياسة الأوروبية للحوار*
<https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/3973> . الجزائر: جامعة الجزائر 03. تم الاسترداد من
6. حاجي فتحي، عبد الحق بوسماحة .(2021) .*تباين الفرص والقيود بين السياسة والاقتصاد في الشركة*
الاورومتوسطية . دار الأمة.
7. حرفوش سهام .(2019) .*آليات التمويل الأوروبي للجزائر في إطار سياسة الحوار الأوروبي* . *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 19 (01) . تم الاسترداد من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/19/1/105475>
8. زهير بوعمامة .(2010) .*السياسة الأوروبية للحوار: دراسة في مكوّن ضبط الآثار السلبية للحوار على الأمن الأوروبي* . *مجلة المفكر*، 05 (01) . تم الاسترداد من
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/5/1/62667>
9. سليمة بن حسين .(2018) .*مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الحوار الأوروبية* . *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، 09 (03)، صفحة 03.

دور سياسة الجوار في استقرار دول البحر المتوسطي آفاق ورهانات

10. طويل نسيمه. (2018). سياسة الجوار الأوروبي وأثرها على دول جنوب المتوسط. *مجلة الفكر*, 08. <https://www.univ-biskra.dz/revues/index.php/mf-fdsp/article/download/2442/2160> تم الاسترداد من
11. عبدلي سعيد. (2014). الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية. (كلية الأدب والعلوم الإنسانية، المحرر) *مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية* (02).
12. عدالة جعفر. (2014). تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي. *مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية*, 11 (02). تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/4/11/2/1400>
13. مهدي بوكعومة. (2018). العالقات أورو-متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*, 05 (01).